

على حقيقته ويجعل ان تكون للترشيح العبادي يكون مستفاد من ملازم الاستفارة
لملازم الاستفارة وتظهر ذلك ما اذا قيل رتبته جاروا وسد في الحام فانه يجعل ان تكون
الترشيحة لا حدتها بالاسد ويكون المعنى رتبة جاروا في غير الحام واسد في الحام وترشيح
لفظ الحام حقيقته ويجعل ان تكون الاستفارة لفظ الحام مستفاد بالبليد فان
لفظ الاسد مستفاد للترشيح والمبتدأ من كلام المصنف ان هذا التجوز في كل ترشيح
ويؤيده الاطلاق للمؤمن بالعموم ويجعل انه التوزيع باعتبار المتعامات وقد
يؤيده قوله بعد ويجعل الوجهين في حيث لم يبرح في التفرع والاول اكثر قابلية
فقد بر **قوله** ان يكون باقيا في تقدمه هذا الاحتمال استشار بر حقيقته
فلا يبر ان التعريف بالجواز يقتضي الاستزاع انهم صرحوا بتجميع الاحتمال الاول
وهو في حق هذا الاحتمال بانه لا يتلوه فاما ان يكون مصفا للاستفارة له الاول
فان كان الاول لزم الكذب وان كان الثاني تلفوا يحصل له واجب بان يختار
الاول وينفي لزم الكذب بان افادته الى الاستفارة ليست على سبيل الحقيقة
حتى يلزم ما ذكر بل على سبيل التفرقة والكل لفظه حتى كانا نلفظ الاستفارة مع
لفظ رادق كما قاله المصنف وقد اشار المصنف لذلك بقوله نابع للاستفارة في كل
الكذب ان لا كذب مع وجود التناوب في قائل **قوله** على حقيقته ليس المراد بالترشيح
هنا معناها المصطلح عليه وهو الكلمة المستعملة في ما وضعته له كما هو ظاهر
بل المراد بها ما به الشيء هو هو وهو المعنى الموضوع له فتدبر **قوله** نابع
للاستفارة التسمية هنا رتبة الاصلية فليس المراد انه لا يترك الابدعها
اذ كثيرا من ما يذكر قبلها بل المراد انه غير مفصود لذاته بل لاجل تفرقة هو
الاستفارة كما اشار لذلك المصنف بقوله لا يفصده الاقويتهما ووجه فلا فرق
بين ان يذكر بعدهما وقبلهما كما في الابية الاربعية وتعبير المصنف بالاستفارة لانها
هي المحيثة عنها في هذا المقام فلا يفتي ان الترشيح يكون نابعاً لغير الاستفارة
ايضا كما في الاربعة كما سبغ في اخر هذه الرسالة **قوله** ويجوز ان يكون
مستفاداً من اعراض المصنف على المصنف ان كان الاول ان يتول وجوز ان
لا يكون باقيا على حقيقته ليشمل ما لو كان مستفاداً في ملازم مشابه على وجه
الاستفارة

هذا هو الوجه في
الترشيح في كل
الاحتمالين
فان كان الاول
لزم الكذب وان
كان الثاني
تلفوا يحصل له
واجب بان يختار
الاول وينفي
لزم الكذب بان
افادته الى
الاستفارة ليست
على سبيل الحقيقة
حتى يلزم ما
ذكر بل على
سبيل التفرقة
والكل لفظه
حتى كانا نلفظ
الاستفارة مع
لفظ رادق كما
قاله المصنف
وقد اشار
المصنف لذلك
بقوله نابع
للاستفارة في
كل الكذب ان
لا كذب مع
وجود التناوب
في قائل قوله
على حقيقته
ليس المراد
بالترشيح
هنا معناها
المصطلح عليه
وهو الكلمة
المستعملة في
ما وضعته له
كما هو ظاهر
بل المراد بها
ما به الشيء
هو هو وهو
المعنى
الموضوع له
فتدبر قوله
نابع
للاستفارة
التسمية
هنا رتبة
الاصلية
فليس المراد
انه لا يترك
الابدعها
اذ كثيرا من
ما يذكر
قبلها بل
المراد انه
غير مفصود
لذاته بل
لاجل تفرقة
هو
الاستفارة
كما اشار
لذلك
المصنف
بقوله
لا يفصده
الاقويتهما
وجوه
فلا فرق
بين ان
يذكر
بعدهما
وقبلهما
كما في
الابية
الاربعية
وتعبير
المصنف
بالاستفارة
لانها
هي
المحيثة
عنها
في
هذا
المقام
فلا يفتي
ان
الترشيح
يكون
نابعاً
لغير
الاستفارة
ايضا
كما
في
الاربعة
كما
سبغ
في
اخر
هذه
الرسالة
قوله
ويجوز
ان
يكون
مستفاداً
من
اعراض
المصنف
على
المصنف
ان
كان
الاول
ان
يتول
وجوز
ان
لا
يكون
باقياً
على
حقيقته
ليشمل
ما
لو
كان
مستفاداً
في
ملازم
مشابه
على
وجه
الاستفارة

الاستفارة او على وجه الحام المرسل او على وجه الكتابة وزيق بعضهم الاعتدال
حيث قال لا يفتي ان قابلية الترشيح تحقيق المبالغة في التشبيه فانهم وذلك
لا يحصل مجرد التعريف بل لفظ ملازم الاستفارة منه بل بالتعبير به مع كونه باقيا على
حقيقته اذ لو لم يستفاد من ملازم الاستفارة منه لكان الاستفارة له المعنى اي الاستفارة
على دعوى اتخاذ الملازمين المحققة لدعوى اتخاذ الاستفارة والاستفارة
له التي تبين عليها الاستفارة ولذلك دار الامر للترشيح في كلام القوم
بين النفا على حقيقته وبين الاستفارة ولم يتجاوز امره الى غير ذلك انه قد تدبر
قوله ويجعل الوجهين في الحام بل العصام بل الوجهه بنا على اعراضه السابق
وقدمت ما فيه **قوله** قوله التالي واعترضوا الى ان لفظ الاعتصام من
قوله التالي واعترضوا الى ان لفظ الاعتصام من **قوله** حيث الخ حيثية تغليل لما تضمنه
قوله ويجعل الوجهين في قوله التالي واعترضوا الى ان فيه استعارة مرشحة
فقال **قوله** استعارة الجبل للبهائم اي على سبيل الاستفارة المنصرفة
وتدبرها ان تقول شبه العبد بالجبل كما في التمسك في كل واستغير اسم
المشبه به للمشبه والفرقة الاضافة الى الله تعالى والمراد من العبد دين
الاسلام ويجعل ان المراد به العزلة لقوله صلى الله عليه وسلم الفران جبل
الله المتين افاده بس **قوله** وذكر الاعتصام الخ موقوف على مدح اول حيث
خال افضيه قرأته بالهنا للمفعول كالموقوف عليه وعلى من ذلك ان الواو التي
هي فاعل لا دخل لها فيما ذكر في حقيقته لاحالة لفظ الجلالة وبالجملة
قالا في الكثرة مشتملة على ما هو حقيقة قطعاً وقد علمتة وعلى ما هو مجاز
فقطا وهو لفظ الجبل وعلى ما هو محتمل للحقيقة والحجاز وهو لفظ الاعتصام
فقد بر **قوله** ترشيحاً اي حاله كونه ترشيحاً او لاجل الترشيح فهو ما
حال او مفعول لاجله وعلى الاول فالترشيح بمعنى اللفظ الذي ذكره
عقوباً بخلافه على الثاني فانه معني التفرقة فانا **قوله** اما ما قبله على
معناه اي الذي هو التمسك بالجبل الحسي ويجعل في هذه الوجوه ان
المعنى عليه وتمسكوا بالجبل الحسي بجبل الله ولا يحصل لذلك الات

195